تخطيط التنمية في الجزائر من خلال الأخذ بالبعد المكاني

Development Planning in Algeria by Taking Into Account the Spatial Dimension

ذهبية الجوزي [1*]

[1] جامعة خميس مليانة (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 14 جويلية 2018 ؛ **تاريخ المراجعة** : 01 ديسمبر 2018 ؛ **تاريخ القبول** : 27 ماي 2019

ملخص : من خلال هذه الدراسة سوف نحاول إبراز الدور الذي يلعبه البعد المكاني في التخطيط التنموي حيث سنتعرض إلى أهم المحددات المكانية التي يجب مراعاتها في التخطيط المكاني لمختلف الفعاليات الاقتصادية والحضرية. فالتخطيط المكاني يعتبر أسلوب تخطيطي تنموي ينبثق من التخطيط الشامل، ويحدد الخطوط العريضة التي توجه نمو الأقاليم والمدن وتطورها اقتصاديا واجتماعيا، ويتعامل بكفاءة مع استخدامات الأرض، وإشباع الحاجات الأساسية للسكان مع تفعيل دورهم في عملية التنمية، ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة. كما يعمل التخطيط المكاني على التقليل من الفوارق بين الأقاليم وإيجاد نوع من التبادل والتنافس بين الأقاليم وتحقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية.

الكلمات المفتاح : تخطيط مكاني؛ تخطيط إقليمي؛ تنمية مكانية.

تصنيف JEL : O20 ؛ R58.

Abstract: In this study we will try to show the importance of the spatial dimension in development planning. Spatial planning is one of the fundamental instruments of public decision-making, and one of the major concerns and actions taken to promote the economic and social development of territories. Spatial planning also serves to create a more rational organization of land use, to balance planning requirements with the need to protect the environment and to fulfill economic and social goals, and finally to find a compromise. between complementarity and competition between territory, and to ensure a more balanced distribution of economic growth.

Keywords: Spatial Planning; Spatial Development.
Jel Classification Codes: O20 ; R58.

* Corresponding author, e-mail: raison81@yahoo.fr

- تمهيد :

يعد الأخذ بالبعد المكاني في عملية التخطيط التنموي في الجزائر أمرا ملحا، حيث يمكن إرجاع العديد من المشاكل التي تعاني منها مختلف مناطق الوطن من: ازدحام في النقل، الضغط على المرافق العامة، ارتفاع قيمة الأراضي الناتج عن زيادة الطلب عنها، زيادة الضغط على المدن من خلال الهجرة السكانية، زيادة الفوارق بين الريف والحضر، وعدم عدالة توزيع الاستثمارات والخدمات بين مختلف المناطق...إلخ، إلى عدم الاهتمام بالتخطيط المكاني الذي يتعامل بكفاءة مع استخدام الأرض والبنية التحتية ونمو المساحات العمرانية، والذي يعمل على التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية.

فوضع الخطة التنموية في أساسه يعتمد على خصائص المكان المختلفة النوع والمتباينة المستوى، كما أن الإقليم في حد ذاته يمثل رأس مال مكاني من شأنه أن يحدد وبدون أي تدخل، مستوى وأهمية الاستثمارات الجديدة للأفراد وللمجتمع على حد السواء. **فإلى أي مدى يمكن أن يساهم الأخذ بالبعد المكاني في عملية التخطيط في حل مشاكل التنمية في الجزائر؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية سوف نتطرق إلى النقاط التالية:

1- ما مفهوم التنمية وما هي أنواعها ؟

2- ما مفهوم المكان وما هي خصائص الهيكل المكاني؟

3- ما هي محددات التخطيط المكاني للتنمية ؟

4- ما هي الأبعاد البيئية المكانية التي يجب مراعاتها عند إقامة الفعاليات الاقتصادية ؟

5- كيف نجحت تجربة التخطيط الإقليمي لحوض نهر "تانسي" في الولايات المتحدة الأمريكية ولمطار "شانون" الدولي في ايرلندا ؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الأسئلة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1. التخطيط المكاني هو السبيل للاستخدام الأمثل للأراضي والبنية التحتية ونمو المساحات العمرانية.
2. بالاعتماد على التخطيط المكاني يمكن التغلب على العديد من مشاكل التنمية في الجزائر: الضغط على المرافق العامة، ارتفاع قيمة الأراضي الناتج عن زيادة الطلب عنها، زيادة الضغط على المدن، زيادة الفوارق بين الريف والحضر وعدم عدالة توزيع الاستثمارات والخدمات بين مختلف المناطق.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الأخذ بالبعد المكاني إقامة الفعاليات الحضرية والتخطيط للمشاريع التنموية في الجزائر.

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم المكان وخصائص الهيكل المكاني، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الأبعاد المكانية التي يجب مراعاتها عند إقامة الفعاليات الحضرية.

- تقسيمات الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور، حيث يهتم كل من المحور الأول والثاني بالإحاطة بمفهوم التنمية، ومفهوم المكان وخصائص الهيكل المكاني، أما المحور الثالث فيقف على محددات التخطيط المكاني للتنمية، ليهتم المحور الرابع بالبعد البيئي للتخطيط المكاني للتنمية، أما المحور الخامس فنتعرضنا من خلاله إلى بعض النماذج الدولية في التخطيط المكاني.

أولا: مفهوم التنمية وأنواعها.

شغل موضوع التنمية منذ الحرب العالمية الثانية اهتمام العديد من الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية والإقليمية. حيث يستخدم اصطلاح التنمية عادة ليعني الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل الفرد والمجتمع، أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود زمنية معينة.

كما أن النمو هو عملية نضج تلقائي ومستمر، وزيادة في النوع والكم في سلسلة من المراحل الطبيعية، أما التنمية فهي تخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفع قوي، كما تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم[1].

وتتضمن عملية التنمية أبعادًا متعددة، كما تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر في المجتمع[2].

وللتنمية أنواع هي:

أ- التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية القطب الروحي للتنمية الشاملة، وهي ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة وهي عملية نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق، هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم[3].

وتعرف التنمية الاقتصادية كذلك على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في المستوى المعيشي، وتغيير هيكلي في الإنتاج[4].

ويعرفها "فؤاد موسى" على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل، من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تقنية أرقى، واستخدام أحدث وسائل الإنتاج، وأكثرها كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية". وهو تعريف يتضمن تعبئة المواد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج، وتوظيف اليد العاملة المنتجة والمؤهلة وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يسمح بإشباع الحاجات.

وتعرف كذلك على أنها العملية التي بمقتضاها تستخدم دولة ما مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع في التوسع الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات. وتتطلب هذه العملية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية[5].

ب- التنمية الاجتماعية:

هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية.

كما تعرف كذلك على أنها رفع مستدام للنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، حيث تعمل على توسيع الحقوق والقدرات.

ج- التنمية السياسية:

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية. وهي التي أرست قواعد لمحاسبة المسئولين، وابتدعت نظما لإدارة الدولة والإشراف على مرافقها، وهي التي توجه الإنسان نحو كيفية قيام الحكومات وكيف تدار شؤون الناس.

د- التنمية الثقافية:

هي التغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب واللغة، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه. وهي التي تجعل الفرد يقرأ ويطلع ويتابع ما يجري في مجتمعه وفي غيره من المجتمعات من إنتاج فكري وحوادث وأخبار.

هـ- التنمية المستدامة:

هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يتعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها والتي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي، وعلى التحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد أو تعويض المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية. أو هي التفاعل المستمر مع ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية، ومواجهة الأضرار الناتجة عن تقدم الصناعة الحديثة وحماية المصادر الطبيعية والهواء من التلوث، والتنسيق بين زيادة سكان العالم وزيادة موارد الثروات الطبيعية والزراعية والصناعية لمواجهة متطلبات حياتهم[6].

ثانيا: مفهوم المكان والهيكل المكاني.

يعد مفهوم المكان من المسائل الأساسية في مختلف فروع المعرفة العلمية، ولكل فرع وجهة نظره الخاصة في تفسير المكان، فعندما يتعلق الأمر باستعمالات الموارد الطبيعية فإن الجغرافي له الدور البارز في التعبير عن ذلك. إن المدرسة الجغرافية تركز على دراسة الظواهر الإنسانية ووصفها في علاقاتها مع معطيات الطبيعة (الأرض والمناخ والموارد...إلخ). ويقول "أوليفيي دولفاس" (Olivier Dollfus) أن المكان جغرافيا هو نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية، كالتضاريس والمياه والمناخ والنباتات...إلخ، والبيئة، والسكان وكثافتهم ونمط المعيشة وتركيبهم الاجتماعي ونشاطاتهم. ويؤدي المستوى التقني للمجتمع دورا بارزا في طبيعة هذه العلاقات، إذ كلما توفرت الوسائل التقنية المتطورة توفرت الفرص للإنسان لتسخير الطبيعة لحاجاته.

ويحتوي المكان جغرافيا على مجموعة من الخصائص المعروفة ذات العلاقة بالحجوم المساحية والتي تقاس بمقاييس الحجم المعروفة، ويتناول أيضا النسب المؤوية للوحدات المكانية (الأراضي مثلا)، فهو ذو خصائص طبيعية ومن بينها الطاقة الشمسية (الضوء ودرجة الحرارة) والمناخ والمياه والتربة والثروة النباتية والحيوانية. والتي تشكل مكونات للمكان، تؤثر بشكل كبير على نوع النشاط الاقتصادي البشري وتعطي دليلا واضحا لإمكاناته المتاحة. وعليه فإنه في جميع مظاهر النشاط الاقتصادي تظهر تأثيرات الخصائص النوعية للحيز المكاني. أي أن محتويات المكان لها تأثير واضح في تحديد النشاط الاقتصادي المناسب واختياره. وإن التغيير في استخدام أحد عناصر المكان يتطلب تغييرا في العناصر الأخرى للمكان، وبالتالي فإن مسألة الاهتمام بالإمكانات التنموية لها دلالة واضحة وأثر كبير في التخطيط المكاني[7].

إلى جانب التعبير الجغرافي للمكان، يمكن أن يعبر عنه اقتصاديا أيضا، ذلك لأن توطن النشاطات فضلا عن كونها ظاهرة جغرافية، فهي أيضا ظاهرة اقتصادية، أي أن العوامل الطبيعية والبشرية لها دورها الفاعل، إلا أن اعتبارات التكاليف والأسعار والاهتمام بجانب الربح وتحقيق النتائج الاقتصادية لا يمكن إهمالها. وعليه، فإن المكان الاقتصادي يتحدد أيضا من خلال العلاقات القائمة ما بين عوامل الإنتاج، إذ اهتمت الدراسات الاقتصادية اهتماما واسعا بالعلاقات المختلفة والمتنوعة ضمن الحيز المكاني مع الاهتمام بالعامل الديناميكي للاقتصاد في المكان والمشكلات المتعلقة به.

وإن إدراك أهمية تحليل الهيكل المكاني يساعد في تحقيق صورة واضحة لعملية التنمية في أي دولة من الدول. وإذا كان القطاع الزراعي بوصفه نشاط اقتصادي قد ترك آثارا عميقة في الهيكل المكاني، فإن المناطق التي يحدث فيها تصنيع كبير، شهدت هي أيضا تغييرا واضحا في عناصر المكان والعلاقات والنسب فيه، حيث حدث تغيير اقتصادي كبير في ذلك المكان وأصبح مركز جذب للأيدي العاملة والسكان من خلال تجمع النشاط وتحقيق الوفورات الاقتصادية والخدمات المختلفة، وانتشار ثمار التنمية على المناطق الأخرى بسبب القوة الاقتصادية للمكان المتطور في دفع عجلة التنمية وبالتالي تقوية الأسس الاقتصادية للمناطق الأخرى.

إن محور الاهتمام في التنمية الشاملة ينطلق من حقيقة أن الأقاليم أنظمة مفتوحة للتفاعل فيما بينها، ومن الضروري الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين التنمية القومية وتطور الهيكل المكاني، وضرورة التمييز بين الجوانب الأساسية لهذه العلاقة، بحيث تتضح لنا الآثار المرتبطة بالتنمية الاقتصادية على الهيكل المكاني وتطويره، وآثار الحالة المعاكسة أيضا. وهي مؤشر ذا صلة بتفاعل الوظيفة الاقتصادية وعناصر الهيكل المكاني وإمكانيات تطوير المجتمع ضمن آلية ديناميكية في السيطرة والتوجيه. وفي الحقيقة، إن التنمية المكانية تحقق نوعا من الانسيابية في عملية التطور المكاني في المرحلة التي يكون فيها الهيكل المكاني مستعدا وبشكل كاف لاستقبال النشاطات التي تحقق الديناميكية والنمو فيه.

إن الهيكل المكاني للأقاليم يمكن أن يقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية[8]:

أ- **المنطقة المخصصة لخدمة الإقليم أو مواقع الصناعات الصغيرة وما يتبعها من النشاط الإداري والتمويل والتجارة وخدمات أخرى مشابهة:** حيث تتجمع لتمثل نظاما مستقلا من الأماكن المركزية وموزعة في المكان على نحو يسمح بسهولة الوصول إلى الأسواق الكبيرة.

ب- **انتشار المواقع مع صناعة متخصصة:** حيث يتمحور بعضها مع بعض لتشكيل عقدا وتجمعات طبقا لخصوصية المكان وما يوفره من الموارد الطبيعية.

ج- **نمط شبكة النقل:** حيث أن شبكة الطرق والسكك الحديدية تفرز نمطا شريطيا من المستقرات البشرية.

وبشكل عام، تمثل هذه المحاور الثلاثة منظومة خاصة تخضع للقياس ضمن مفهوم السلوك المكاني. كما ترى بعض الدراسات أن الهيكل المكاني يرتكز على الأسس الرئيسية التالية:

أ- المسافة: بحيث تتحقق أفضل توليفة من العلاقة ما بين موقع النشاط في ذلك المكان والمسافة الفاصلة بينه وبين النشاطات الأخرى.

ب- **سهولة الوصول عند ممارسة الفعالية الاقتصادية:** علما أن بعض هذه المواقع تتمتع بميزات خاصة وبدرجات أعلى من غيرها في سهولة الوصول.

ج- **التكتل:** بهدف تحقيق الفائدة من اقتصاديات الحجم، وهي منافع متحققة بسبب التخصص والتركز في مواقع مشتركة للنشاط.

د- **التدرج الهرمي:** وهذه السمة ناتجة عن العلاقات الضمنية ما بين تجمع النشاط ومبدأ سهولة الوصول.

هذه الأسس التي أكد عليها "غلاسون" (Glasson) في تحليله تعكس حقيقة أن الهيكل المكاني يتضمن أيضا حركة النشاطات في المكان. أما إيزارد (W. Isard) فإنه يشير إلى أن التحليل المكاني يتناول العناصر الأساسية للمكان، وآلية حركة هذه العناصر وطبيعة الآثار المتبادلة فيما بينها. وأكد أن الهيكل المكاني يتأثر أولا بالبعد المكاني (المسافة والطبيعة الجغرافية) الذي يمارس تأثيرا واضحا في حركة عناصر المكان والنشاطات التي تمارس فيه، ويتأثر ثانيا بحجم التركزات البشرية والعمرانية.

ثالثا: محددات التخطيط المكاني للتنمية.

ينصب التخطيط المكاني للتنمية على إيجاد نوع من العقلانية في استخدامات الأرض بما يتوافق مع الأغراض التي تستخدم من أجلها، مع الأخذ بنوع من المحددات التي تعتبر ضرورية في ذلك، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- محددات التخطيط المكاني للزراعة:

جاءت نظرية المزارع الألماني "جوهان هنريش فان ثونن" كأول محاولة جادة وعملية في تنظيم المكان الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه عندما كشف عن أحسن الطرق لتنظيم استعمالات الأرض الزراعية تلك التي نشرها عبر كتابه "الولاية المعزولة" "Isolated State" عام 1826 التي جاءت لتؤكد بأن الميزة الخاصة بالمكان هي التي تظهر أهمية المكان ليفرض من خلالها وجوده وأهميته على الوضع الاجتماعي والاقتصادي وبما يساعد في إعادة تشكيله، ولقد كان لفكرته هذه أثرا بالغا في الفكر الاقتصادي بشكل عام وعلى دور الموقع الجغرافي في تحليل استعمالات الأراضي الزراعية بشكل خاص مما يجعل دراساته ترقى إلى مستوى نظرية تعتمد في عملية التنظيم المكاني[9].

ولقد جاءت نظرية "فان ثونن" بعد خبرة طويلة اكتسبها من إدارة مزرعته فقدم دراسته بدقة علمية متناهية أوضحت بأن هناك أنماطا مختلفة من الزراعة تظهر حول سوق المدينة يعود وجودها إلى تأثيرات لعناصر المكان التي تخلق تخصصات مكانية للزراعة تظهر هذه التخصصات بشكل حلقات متميزة حول المدينة وتشترك في مركز واحد وأن ظهور هذه الحلقات على مسافات معينة من المركز يتخصص كل منها بإنتاج محصول معين. وحدد المسافة التي يستطيع إنتاج المحصول الزراعي قطعها إلى المدينة بسعر السلعة ونفقات الإنتاج في المزرعة وتكاليف النقل بين سوق المدينة ومكان زراعة المحصول، وأن أعلى فائدة يحققها المزارع تعتمد على العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث التي يمكن وضعها كالآتي:

$$ر = ق - (ن + ت)$$

أي أن الربح (ر) ناتج من الفرق بين قيمة البضاعة (ق) مطروح منها مجموع نفقات الإنتاج (ن) كالعمل والآلات والبذور وكذلك تكاليف النقل (ت) من المزرعة إلى السوق. ومن هنا ظهر الربح عند "فان ثونن" كقوة اقتصادية تخلق للمكان تخصصه الذي يظهر كميزة لذلك المكان على أساس أن المزارع القريب من المدينة يملك حرية واسعة في اختيار المحاصيل التي ينتجها لحساب السوق ليحقق ربحه المنشود. أما المزارع البعيد عن سوق المدينة فلا يملك إلا فرصا محددة لاختيار المحاصيل المربحة، لأن فرص الاختيار المربحة تتناقص مع بعد المسافة عن السوق، وبالتالي سيكون تنظيم المكان بإنتاج أنماط زراعية مختلفة حول المدينة سيكون خاضعا إلى كيفية تحقيق الربح.

وبالرغم من أن هذه النظرية ليست صالحة للتطبيق في كل الأحوال وفي جميع الأماكن وفي أي وقت، إلا أن مفاهيمها تشكل آلية يهتد بها في تفسير بعض مظاهر النشاط الاقتصادي على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والوطنية وحتى الدولية. حيث استطاعت فعلا تفسير ظاهرة التنظيم المكاني وتبرز أهمية المكان في تلك المستويات كقوة تفرض نفسها على القيم الاقتصادية والاجتماعية فيه.

وفي ضوء الاعتبارات التخطيطية لاستخدامات الأرض الزراعية، يجب إدراك حقيقتين هما[10]:

1. وجود مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في النشاط الزراعي مثل قوام ونوع التربة ومصادر المياه وعوامل المناخ ومظاهر سطح الأرض هذا بالنسبة للعوامل الطبيعية، أما بالنسبة للعوامل البشرية فتشمل الحجم السكاني في الريف وعدد العاملين في النشاط الزراعي ومدى تأثير وسائل النقل ووسائل الإنتاج وقدرة السوق على استيعاب الإنتاج سواء الاستهلاك أو التصنيع، فجميع هذه العوامل تعد مقومات أساسية للإنتاج الزراعي.

2. إن النشاط الزراعي يتميز بعدة خصائص ذات أبعاد بشرية وطبيعية يجب الإلمام بها عند التخطيط لتنمية النشاط الزراعي كذلك بيان مدى حاجة النشاط الزراعي إلى مساحات من الأرض تخصص للإنتاج والتي يحدد تخصيصها تبعا لكثافة السكان ومستواهم ودور العوامل الطبيعية والاقتصادية إلى جانب العوامل البشرية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي فإذا ما تم إدراك هاتين الحقيقتين فإن التخطيط للإنتاج الزراعي يمكن من الحصول على أفضل إنتاج زراعي مربح وكافي.

وبعد إدراك هاتين الحقيقتين يأتي التخطيط للإنتاج الزراعي للعمل على تحقيق ما يأتي:

1. **تحسين التربة الزراعية والعمل على زيادة رقعة إنتاجية الأرض الزراعية:** حيث تعد التربة الزراعية من أهم أسس الإنتاج الزراعي فمن خصائصها ومكوناتها تحدد أنواع المحاصيل التي يمكن زراعتها لكل نطاق. فكل محصول له نوعية من التربة تلاءم زراعته، ولذلك تهدف عمليات التنمية الزراعية في كل إقليم إلى حصر الترب الزراعية وتحديد درجة خصوبة كل منها ورسم الدورة الزراعية لكل نطاق فيها عن طريق خصائص التربة، ومن ثم العمل على زيادة رقعة إنتاجية الأرض الزراعية، وهذا يتم بطريقتين:

– **الطريقة الأولى:** وتعتمد على التوسع الأفقي للزراعة: من خلال استصلاح الأراضي التي تغطيها البرك والمستنقعات وتجفيفها، أو عن طريق توفير الماء في المناطق الصحراوية أو المناطق الأخرى التي يمكن جعلها صالحة للزراعة من خلال الاهتمام بشبكات الري والتوسع في استخدام الآلات والأساليب المتطورة في العمليات الزراعية وتشجيع الهجرة إلى المناطق التي تعاني من نقص الأيدي العاملة الزراعية.

– **الطريقة الثانية:** وتعتمد على زيادة إنتاجية الأرض الزراعية: من خلال التوسع الرأسي وذلك من خلال:

- استخدام البذور التي تقاوم الآفات الزراعية والبرودة والحرارة.
- التوسع في استخدام المخصبات لرفع إنتاجية التربة.
- المحافظة على التربة وخصوبتها بإتباع الدورات الزراعية وعدم إجهاد الأرض من خلال زراعتها المتكررة والمفرطة.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للأيدي العاملة في الزراعة عن طريق تنظيم دورات تدريبية لتنميتها وتحسين أدائها.
- اختيار أفضل المحاصيل الزراعية وأكثرها إنتاجا.

2. رفع كثافة استغلال الأراضي الزراعية: وهذا يتم من خلال إتباع أساليب تحددها خطة التنمية الزراعية الهادفة لزيادة حجم الإنتاج الزراعي ورفع مستوى كثافة الاستغلال للأراضي الزراعية التي أهمها زراعة الأراضي بالكامل أو مساحات محددة لأكثر من مرة في العام تبعا لملامح البيئة الطبيعية وسمات التربة ومدى توفر موارد الري أو من خلال نظام الدورات الزراعية.

3. توفير متطلبات الإنتاج الزراعي: والتي يشكل توفيرها عنصرا لا يقل أهمية عن تحسين التربة ورفع كفاءتها الإنتاجية وهذه المتطلبات تتمثل في:

- توفير بذور وفيرة الإنتاج وذات قدرة كبيرة على مقاومة الأمراض.
- توفير الأسمدة والمخصبات اللازمة للتربة الزراعية.
- توفير المبيدات الحشرية لوقاية المحاصيل من الآفات الزراعية.
- توفير الآلات الزراعية الحديثة والأساليب التقنية التي توفر على المزارع الجهد والوقت وترفع من كفاءة عملياته الإنتاجية.

4. تنظيم الري والصرف: لكي تتم زيادة الإنتاجية للأراضي الزراعية لابد من توفير الاحتياجات المادية وهذا يتطلب شبكة من الترع والقنوات تضمن وصول المياه في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة التي يمكن التحكم بها لتزويد تلك الكميات كذلك وجود المزابل وقنوات الصرف الصحي للمياه السبخة والمالحة لتحول دون مضار المياه الراكدة.

ب– محددات التخطيط المكاني للصناعة:

لم تعد الصناعة تستند في آليات توقيعها المكاني على تفسير العلاقة بين متغير وآخر، أو بين عدد من المتغيرات في علاقتها بمتغير رئيسي، بل أصبح الموقع الأفضل هو حصيلة عملية تتفاعل فيها جميع العوامل المؤدية إلى نجاح الصناعة وتطورها في الحيز المكاني المعني، ليس بالحسابات الاقتصادية المجردة فحسب، وإنما أيضا بتأثيراتها الاجتماعية والبيئية والعمرانية.

ويعرف التخطيط الصناعي بأنه ذلك النمط المبرمج لرؤية مستقبلية تضمن إحداث صناعة إقليمية معتمدة على إمكانيات الأقاليم الطبيعية والبشرية وتحديد الكيفية التي تجري بها تعبئة هذه الإمكانيات بشكل عقلاني واقتصادي يحقق الأهداف المرجوة التي تعكس تطور الإقليم وتتيح المجال لحلقات متصلة من التنمية الإقليمية، وخلق مواطن للصناعات عبر الأقاليم تكون ملائمة لاحتياجات الصناعة وتتميز في ظروفها وإمكانيات تلك الأقاليم من أجل تحقيق جدوى اقتصادية للصناعة، كون عملية التخطيط تعني أصلا بدراسة الموقع الصناعي وعناصر التوطين فيه.

إن مفهوم الموقع يتضمن وجود علاقات وترابط مكاني وظهور أنماط ونماذج لهذه العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية ضمن حيز مكاني معين، وبالتالي فهو يهتم بدراسة هذه الأنماط والعلاقات المكانية والعوامل التي تتحكم في اختيار مواقع المنشآت الصناعية. ونظرا إلى أن عرض عوامل الإنتاج ومناطق توزيع الأسواق (الطلب) متباينة من منطقة لأخرى، فإن الموقع الصناعي يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم تكاليف الإنتاج وبالتالي التأثير في حجم الأرباح التي تحققها المنشآت الصناعية[11].

وتعتبر العوامل الرئيسية في تحديد الموقع الصناعي (العمالة – الكمية والنوعية– والنقل والمواصلات والتركز وعوامل السوق) الحدود الرئيسية لأي قرار لتحديد الموقع، ويضاف إليها العوامل التنظيمية والسلوكية والتي تؤثر على قرارات تحديد الموقع ضمن الإطار الذي توفره العوامل الأخرى، وكل ذلك ذو أهمية بالغة للتخطيط المكاني حيث يوفر تحديد الموقع الصناعي نقطة بداية مهمة لتفسير الهيكل الداخلي للإقليم، وأيضا يوفر المعلومات الرئيسية للتخطيط في المستقبل، وعليه فإن التنمية الصناعية لمنطقة ما قد تتطلب إعادة هيكلة عوامل معينة مثل تحسين المواصلات، وإعادة تدريب العمال، والمساعدات المالية للصناعات الجديدة.

ولقد أدى اهتمام الكثير من المفكرين والمختصين في حقل تنمية الأقاليم للوصول إلى فهم وتفسير العوامل المؤثرة في الموقع الصناعي وكمحاولة لتحقيق الموقع الأمثل وتحديد مستوى التخصص والتنوع الصناعي لكل منطقة إلى وجود طريقتين رئيسيتين لعوامل تحديد الموقع الصناعي[12]:

– **الطريقة النظرية:** تحاول هذه الطريقة أن تستخلص من الواقع نظرية لتحديد الموقع الصناعي، والتي يمكن أن تفسر الهيكل الموجود لتحديد الموقع الصناعي والتغيرات في ذلك الهيكل، ويعتبر الاقتصاديين من رواد هذه الطريقة.

– **الطريقة التجريبية:** حيث تتطلب إدراج العوامل التي يمكن أن تكون مهمة في تحديد موقع الصناعة، ولكن هناك القليل من المحاولات لصياغة مثل هكذا عوامل في نظرية عامة، وبناء على ذلك فإن هذه الطريقة محدودة عموما لتوفير صورة وصفية، ويعتبر الجغرافيين من رواد هذه الطريقة.

ومما سبق نلاحظ أن العمل الرئيسي لنظرية تحديد الموقع الصناعي قام بواسطة الاقتصاديين الذين حاولوا ربط الموقع بالهيكل الرئيسي للنظرية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص نظرية المنشأة، ويعتبر (آدم سميث– ريكاردو– فون ثونن– ميل) من رواد المنهج الاقتصادي النظري (مؤيدي الطريقة النظرية) لكن الخط العام لهذا المنهج لم يتحدد إلا بعد عام 1900م، وقد بني تحليل موقع المؤسسة الصناعية حول ثلاث طرق وهي:

- **أولا: طريقة التكلفة الأقل:** والتي تحاول تفسير الموقع بدلالة الحد الأدنى لعوامل التكلفة.
- **ثانيا: طريقة تحليل منطقة السوق:** حيث يوجد تأثير أكثر على الطلب أو عوامل السوق.
- **ثالثا: طريقة الربح الأعلى:** والتي عملت على دمج الطريقتين السابقتين معا، (الربح = الدخل ـــ التكلفة).

حيث تقدم هذه الطرق الثلاث إطارا مفيدا لتحليل المنهج النظري للموقع الصناعي.

ج. محددات التخطيط المكاني للسياحة:

رغم قدم النشاط السياحي وما ارتبط به من فعاليات، إلا أن مفهوم التخطيط السياحي لم يظهر بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث نشطت حركة السفر الدولية بشكل مكثف وتزايد معها أعداد السياح عبر أشكال شتى من السياحة والاستجمام، لذلك تعددت المناطق السياحية واختلفت وظائفها وخصائصها، فظهرت الحاجة إلى ضبط وتوجيه هذا النشاط من أجل الحد من آثاره الاجتماعية والبيئية السلبية مقابل تحقيق أقصى درجات من النفع الاقتصادي، خاصة وأن السياحة أصبح ينظر إليها على أنها صناعة وتشكل مصدرا أساسيا للدخل في كثير من دول العالم. أما على صعيد البلد الواحد فغدت السياحة تشكل قطاعا مهما من قطاعات التنمية الاقتصادية ولذلك حظيت السياحة بجوانب من التخطيط على الصعيد الوطني والمحلي. بل أن التخطيط السياحي ذاته صار ينظر إليه على أنه أحد أنواع التخطيط التنموي الذي يهدف إلى تحقيق استغلالا واستخداما أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاحة.

1. علاقة السياحة بالمكان والأنماط المكانية السياحية:

يرتبط النشاط السياحي بالمكان في مجموعة من الخصائص، وذلك فيما يلي[13]:

- أن السياحة تعني بالمكان أصلا لأنها تهتم بمواقع المناطق السياحية المختارة، أي أنها تهتم بعلاقات التفاعل المكاني بين الطلب السياحي ورغبات السياح.
- ارتباط النشاط السياحي بشكل واستخدامات الأرض السياحية المعبر عنها باستخدام الأرض الطبيعي لإقامة المنتزهات والمنتجعات السياحية من جهة، والتسهيلات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن يقدمها المكان لصناعة السياحة. أي أن المكان يقوم بإحداث التوافق بين متطلبات النشاط السياحي والمطالب التي يمكن أن تحققها البيئات ذات الطابع الخاص.
- للسياحة القدرة على خلق أنشطة سياحية اقتصادية تعمل على تغيير الطابع المكاني للمناطق التي تشكل أماكن للجذب السياحي من خلال إشاعة أنواع من الأنشطة التي يشكل وجودها تسهيلات سياحية ويتطلب وجودها جملة من الاستعمالات للأرض الخاصة بزراعة الغابات أو إقامة الصناعات التقليدية والتراثية أو مناطق لسكن السياح وباقي المرافق الخدمية.
- للسياحة تأثيرات على أماكن ممارسة النشاط السياحي من خلال قدرتها على تكوين مردودات اقتصادية في تلك الأماكن وتصل قدرتها إلى جذب رؤوس أموال اقتصادية من أجل استثمارها في تطوير هذا القطاع ابتداء من إيصال خدمات البنى التحتية وانتهاء بتقديم التسهيلات في الأماكن ذات المقومات السياحية مما جعل للسياحة مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي للبلد السياحي كما هو الحال في سويسرا ومصر.
- للسياحة آثار اجتماعية وحضارية على الأماكن والأقاليم السياحية حتى وإن لم تظهر بشكل آن ولكنها حتما ستظهر في المدى البعيد من خلال ما يقدمه السياح من أفكار وتجارب بل ومطالب من شأنها أن تؤثر على الثقافات المحلية وربما تصحح من أفكار الطرفين عن طبيعة شعوبهم ومعطياتهم الحضارية والفكرية وبالتالي خصائصهم الاجتماعية بما يسهم في بناء تفاعل متبادل من شأنه أن يقرب بين شعوب أصقاع العالم.

2. العرض السياحي:

ترتبط الأنماط المكانية للعرض السياحي بطبيعة البيئة السياحية التي تشكل ما يعرف بالموارد السياحية والتي تتمثل بالآتي:

- **العوامل الطبيعية للجذب السياحي:** وهي التي تستقدم السائح إلى زيارة المناطق المختلفة.
- **وسائل النقل:** والتي تقدم سبل وإمكانية الوصول إلى المناطق السياحية المختلفة.
- **تسهيلات الضيافة:** التي تيسر للسائح البقاء في المنطقة السياحية التي قصدها لغايته.
- **تسهيلات الإمداد:** التي تمد السائح بكل ما يفضله خلال إقامته.
- **خدمات البنية الأساسية للنشاط السياحي:** التي تقدم القاعدة الخدمية للمجاميع الأربعة آنفة الذكر. فهذه المجموعات الخمس تتكامل مع بعضها لتحديد العرض السياحي.

كما ترتبط الأنماط المكانية للطلب السياحي كذلك بطبيعة البواعث والرغبات المختلفة لدى المستفيدين (السياح) الذين تتحدد أنماط سياحتهم على أساس هذه الرغبات التي يمكن أن تلبيها طبيعة أو نمط الأماكن السياحية المعروضة (كموارد سياحية مختلفة)، أهمها[14]:

- **السياحة الدينية:** والتي تعد من أقدم أنواع السياحة حيث تكون البواعث أو الرغبات هي الحج أو إيفاء النذور، أو لتقديم الفدية والاستغفار من الخطايا أو لتقديم الولاء والطاعة (خاصة عند الأديان الأخرى).
- **السياحة العلاجية:** وهي التي يذهب من خلالها الأفراد إلى العيون الطبيعية والمنتجعات العالمية التي تشكل مصحات للعلاج من الأمراض المزمنة.
- **سياحة الأعمال:** وهي الأخرى من أقدم أنواع السياحة عندما كان التجار يقصدون مناطق التبادل التجاري ومناطق إقامة الأسواق والمعارض بحثا عن الذهب والتوابل والحرير.
- **السياحة التاريخية والثقافية:** حيث يمثل التاريخ والفن ميدانا هاما للسياحة، لذا كان ومازال هذا النمط من السياحة هو الأقوى منذ القدم حتى يومنا هذا حيث شكلت المعالم التاريخية لحضارة بابل والفراعنة في الشرق ومعالم حضارة الإغريق والرومان في الغرب محطات استقدام السائحين المولعين بكنوز التاريخ وفنون الشعوب القديمة وما تنطوي مناطقها على قيم أصيلة تستهوي الزائرين المختصين والمتطلعين والعابرين.
- **السياحة الشاملة:** التي تتسم بالشمولية في النقل والضيافة التي تقدم بشكل جماعي للأفواج السياحية التي يقودها منظم الرحلة السياحية وفق برنامج معد سلفا يمكن أن يحقق أكثر من نمط سياحي ربما يضم أغلب أنماط السياحة السابقة وخاصة السياحة التاريخية، والعلاجية، وحتى الدينية والتجارية، وهذا النمط من السياحة هو سمة عصرية للسياحة الدولية التي أفرزت نشوء المكاتب والمنظمات السياحية وارتباطها بشركات النقل المختلفة وهي التي باتت تعول عليها أكثر الدول السياحية التي تخطط لهذا القطاع عبر هيكلها الاقتصادي لما تقدمه من عوائد داخلية أساسية.

د. محددات التخطيط المكاني الحضري:

يقصد بالتخطيط الحضري الإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية،[14] حيث يجب مراعاة في ذلك ما يلي[15]:

1. **دراسة النواحي الطبيعية للمنطقة المراد التوسع في تعميرها:** وتشمل دراسة الجوانب الجيولوجية من توزيع الطبقات والصخور ومدى صلابتها ومدى تحملها ومدى إمكانية حفرها لعمل الأنفاق والمجاري ولمد أنابيب المياه والغاز، كما تشمل دراسة الأنهار والبحيرات ومناطق السيول والفيضانات ودراسة الشواطئ وطبيعتها وحركة المد والجزر، ويشمل ذلك دراسة المناخ من حرارة ورطوبة ورياح واتجاهاتها وكميات الأمطار وتوزيعها.
2. **التنسيق والتكامل بين الخدمات والمنافع:** حيث يكون من الأفضل تجميع الخدمات الاجتماعية في مكان واحد إن أمكن، فذلك يسهل المراجعة والاتصال لغرض الحصول على خدمة أو الحصول على شهادة ميلاد مثلا.

إن تجميع المباني (الإدارات) التي تقدم خدمة عامة ضرورية للجمهور في مجمع واحد يتيح ميزات من أهمها الراحة العامة، خاصة عندما يحتاج الفرد إلى التعامل مع أكثر من إدارة أو جهة في وقت واحد، وكذلك سهولة الاتصال بين الموظفين والمسئولين ذوي العلاقة في مبنى واحد يختصر الوقت ويتيح الاتصال الشخصي المباشر للتفاهم والنقاش فيما بينهم بدلا من ترك المواطن تائها حائرا بين توجيهات كل موظف وإدارة على حدا. فليس من المنطقي أبدا أن يقود المواطن سيارته مسافة 30 كلم من أجل الحصول على نموذج إداري بسيط، ثم

يقود سيارته مسافة أخرى تزيد أو تنقص قليلا عن 30 كلم من أجل التصديق على توقيع النموذج الإداري، ثم يقود المواطن سيارته مسافة أخرى من أجل دفع الرسوم المستحقة على هذا النموذج وهكذا.

3. **تنمية المناطق السياحية في الحي السكني**: عندما يبدأ المخطط الحضري في استغلال الأرض لغرض الإسكان فلا بد من التفكير في أماكن سياحية في الحي السكني الذي سيقام وكل أرض يمكن أن تحتوي على إمكانات سياحية ، فالأحياء السكنية القريبة من البحر يمكن أن تشغل شاطئ البحر نفسه، وتقام عليه مؤسسات سياحية مثل: نادي بحري ومطعم وملاعب، والأحياء السكنية القريبة من الجبال والمرتفعات يمكن أن تشغل هذه الجبال والمرتفعات في سياحة تسلق الجبال وإقامة مطاعم أو مقاهي على قمم الجبال، وكذلك الأمر بالنسبة للأحياء السكنية القريبة من الغابات. وعلى العموم فإن التفكير في مثل هذه المؤسسات السياحية عند تخطيط الأراضي للسكن سوف يمكن هذا أن يكون مصدرا للترفيه الاجتماعي للسكان، وكذلك يمكن أن يكون مصدر دخل مادي لإدارة الحي السكني من خلال الرسوم والضرائب المفروضة على المستفيدين من هذه المؤسسات.
4. **تخطيط محطات السيارات ومناطق الترفيه الاجتماعي**: إيجاد محطات للسيارات وساحات للعب الأطفال والعيادات الصحية بعيدا عن الطرق المزدحمة ومراعاة عوامل السلامة والأمان للمشاة على الطرق الرئيسية وربما التفكير في أجزاء خاصة لسير المعاقين والأطفال.

رابعا: التخطيط المكاني للتنمية في الجزائر والبعد البيئي.

ترتكز فلسفة التنمية على حقيقة مفادها بأن الاهتمام بالبيئة والموارد البيئية يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن استنزاف الموارد البيئية، والتي تعد مقوماً أساسياً لأي نشاط اقتصادي كيفما كان نوعه (زراعي، صناعي، سياحي...)، سيكون له آثار سلبية على مسلسل التنمية الاقتصادية بشكل عام، ولهذا فان أول اعتبار في مفهوم التنمية هو الحرص على ضمان التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استغلال مفرط للبيئة من جهة، مع مراعاة الأمن البيئي من جهة أخرى، من هنا كانت الحاجة ماسة إلى دمج اعتبارات البيئة والتنمية في عملية صنع القرار.

وتتلخص الأبعاد البيئية للتخطيط التنموي المكاني في دراسة كل مساحة من الدولة أو من الإقليم وتحديد الاستعمال الأمثل لها ويبدأ هذا النوع من التخطيط بتقسيم الأراضي تبعا لصلاحيتها للزراعة إلى عدد من الدرجات، وبمنع إقامة أية فعالية غير زراعية في الأراضي الأكثر صلاحية للزراعة، ومن ثم تحديد الأراضي لكل نوع آخر من الاستعمالات. ويتم إقامة الفعاليات الملوثة للبيئة في المواقع التي تمنع تأثيرها أو تقلل منه، ويتم ذلك بمراعاة اتجاه الرياح السائد واتجاه جريان الأنهار ووقاية الأراضي الصالحة للزراعة من هذا التأثير. ثم تتم عملية الاستفادة من المساحات بربط هذا الاستهلاك بما يتفق مع الاحتياج الأمثل لكل فعالية عمرانية، ويشمل ذلك كل الفعاليات السكنية والصناعية والخدمية، ويدرس في إطار شامل شبكة الطرق والمواصلات[16].

فالوحدات الصناعية تطرح الكثير من ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والتي تفرض تكاليف خطيرة على الصحة والإنتاجية، فالمستويات الهائلة للدخان والغبار مسئولة عن الوفيات المبكرة لما يفوق (300) ألف إلى (700) ألف سنويا وعن نصف حالات السعال المزمن وأمراض التنفس المزمنة الأخرى. فعلى سبيل المثال فإن المشاكل الصحية لسكان حي واد السمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة، وسكان المناطق المجاورة لمركب الإسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة أو بالشلف أو مركب الأميانت ببرج بوعريريج، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة إلا مثال على ذلك. كما يتسبب مركب الإسمنت لمدينة الشلف سنويا في خسارة الإنتاج الفلاحي للمنطقة بمقدار 1 مليون دج، ويتسبب مركب الأسمدة الفوسفاتية لمركب الحجار بـــ (1,5) مليون دج. أما مركبي الإسمنت لكل من حامة بوزيان (قسنطينة) ومفتاح (البليدة) فقد قضى على كل المنطقة الفلاحية وخاصة حقول الفواكه. بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي يستهلك كميات كبيرة من المياه مع ندرتها، مقابل طرحه للمياه العكرة والسوائل الخطيرة والنفايات الصناعية الأخرى السامة دون معالجة، حيث ترمى في المزبلات العمومية أو في البحار أو تترك في المناطق المهجورة دون مراعاة لشروط الأمن والصحة العمومية[17].

خامسا: بعض النماذج الدولية في التخطيط المكاني الإقليمي.

1. تجربة حوض نهر "تنسي" في الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر حوض نهر تنسي في USA أحسن مثال في العالم للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي لحل مشاكل أحواض الأنهار، ونهر تنسي هو أحد فروع نهر المسيسبي ويبلغ طوله (1000) كيلومتر، ويمر بسبع ولايات وهي شمال كارولينا، جنوب كارولينا، كنتاكي، تنسي، وجورجيا، والباما، المسيسيبي، وكل ولاية مستقلة عن الأخرى إداريا وتخطيطيا[18].

تتمثل مشكلة حوض نهر تنسي في نزول الأمطار الغزيرة وفي فترات غير منتظمة على جبال ارتفاعها (1700) متر مما يترتب عليه جريان شديد في ماء النهر نتيجة الانحدار، وفيضانات خطرة غير منتظمة تدمر كل شيء أمامها من تربة، وطرق برية، وسكك حديدية، وتجمعات

سكنية، بالإضافة إلى عدم صلاحية النهر للملاحة، وعلاوة على ذلك سوء حالة الإقليم حيث لا توجد أنشطة إنتاجية ذات قيمة، فالنشاط الزراعي يعتمد على محاصيل ضعيفة الغلة والقيمة، ونشاط صناعي ضعيف، بالإضافة إلى تدهور التجمعات العمرانية، وضعف مستوى شبكات المرافق والخدمات العامة، وانخفاض مستوى معيشة السكان.

ونظرا إلى أن النهر يمر في عدد من الولايات التي تتمتع بالاستقلال الذاتي، وأن الإشراف على النهر يتطلب سلطة أعلى من سلطة الولاية، فقد أنشأت عام (1933) سلطة واد تنسي، كهيئة وسط بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات التي يمر فيها النهر، وقد قامت إدارة المشروع ببناء عدد من السدود على طول مجرى النهر، وتستخدم المياه لأغراض الري المنتظم وتوليد الكهرباء، وأجريت الأبحاث الخاصة بالتربة وأنواعها وتم تحسينها عن طريق معالجتها بالكيماويات، وإنشاء مشروعات الري والصرف فأصبحت صالحة لزراعة أنواع جديدة من المحاصيل كالقطن، كما تم استعادة ثروة الغابات، وتنشيط الرعي، والثروة الحيوانية، وصناعة منتجات الألبان، والصناعات الغذائية، وإنشاء العديد من المشاريع العمرانية، كما تم تنشيط السياحة على طول مجرى النهر.

كما رعي الجانب الاجتماعي إلى جانب الهيكل الاقتصادي الذي اهتم المشروع ببنائه، والذي تركز في الإعداد البشري بالقدر اللازم من الخدمات الاجتماعية، وبذلك يتضح أن المشروع كان يستهدف التنمية الإقليمية الشاملة للمنطقة بالرغم من أنه بدأ يسعى لتحقيق هدف معين وهو تخطيط حوض النهر.

2. مشروع مطار "شانون" الدولي في ايرلندا:

يعتبر مطار "شانون" من الأمثلة المهمة التي تمثل بعض الجوانب التجديدية للأسلوب الايرلندي في التخطيط والتنمية الإقليمية، فقد مثل عاملا مساعدا بالغ الأهمية في تسريع التنمية الصناعية لإقليم وسط-الغرب المتدهور عبر فترة 20 سنة.

يقع مطار "شانون" الدولي في مقاطعة كلير على مصب نهر "شانون"، وقد ازدادت أهمية المطار في فترة ما بعد الحرب كموقف شرقي لإعادة التزويد الوقود لأغلب خدمات عبر الأطلنطي، ولكن باستحداث الطائرات النفاثة أصبح المطار يتلاشى ومستقبله في خطر، وإن إغلاقه يعني خسارة باهظة في العائد الخارجي، وفقدان المشغل الوحيد الأكبر في إقليم وسط الغرب[19].

ولتشجيع النمو في الإقليم كانت استجابة الحكومة محاولة جدية لخلق التجارة للمطار، وقد أنيطت المسؤولية لشركة تطوير مطار "شانون" الحر (Shannon Free Air port Developement Company) (SFADCO)، من خلال تطوير المدرج، والمخازن، وخدمات إدارة الحمولات في المطار، وتأسيس منطقة صناعية ضمن قطاع الجمارك الحر مجاورة للمطار، وتطوير التسهيلات السياحية المعتمدة على "شانون".

منذ (1960) جذبت مجموعة متكاملة من الحوافز المالية تضم إعفاءات كاملة من الضرائب الايرلندية من أرباح التصدير على البضائع المنتجة في القطاع الحر، وبعض الإعفاءات من الضريبة الجمركية على البضائع المستوردة للصناعة التحويلية في القطاع الحر حوالي (70) صناعة تحويلية وخدمة مزدهرة إلى المنطقة الصناعية، وقد ساهمت في تشغيل (4000) عامل، وتساهم في أكثر من (11%) من صادرات الدولة، ويشغل المطار والمنطقة الصناعية معا أكثر من (7000) شخص مساويا تقريبا لعدد سكان بلدة "شانون" الجديدة والتي أنشأت أيضا من قبل (SFADCO) لإكمال التنمية الصناعية.

لم يكن تأثير المطار محدودا فقط في موقع بلدة "شانون" بل انتشر التطوير للخارج وتحديدا إلى مثلث: لايمرك – شانون – انس، وكذلك إلى بلدات صغيرة أخرى، وقد تحسنت البيئة الصناعية في الإقليم عبر السنين لمواجهة متطلبات الصناعة الحديثة، ومستقبلا سيكون التركيز موجه نحو تنمية مصب نهر "شانون" وخاصة أن التقارير الأخيرة أظهرت أن مصب النهر العميق ونفط الساحل المحتمل قد يبشر بتطوير الصناعة البحرية وتضم صهر الألمنيوم والبتروكيماويات.

الخلاصة:

مما سبق، يتضح أن الأخذ بالبعد المكاني في عملية التخطيط التنموي يمكن أن يلعب دورا مهما في التنمية، حيث يتيح هذا البعد تنظيم وترتيب استعمالات الأرض وتحديد الإمكانات والموارد المتاحة في كل إقليم والعمل على استغلالها أحسن استغلال من خلال إبراز الدور الذي يمكن أن يضطلع به كل إقليم في التنمية، حيث يتيح التخطيط المكاني ما يعرف (بديموقراطية المكان) للتعبير عن مواهب وإمكانيات كل إقليم. كما يعمل على إحداث التوازن بين مختلف الأقاليم وذلك بتحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوى القومي من خلال التقليل من تركز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى والتعرف على الاحتياجات الفعلية للمجتمع من خلال مساهمة الدوائر المحلية في عملية التخطيط، وبتعمير المناطق الصحراوية من خلال سياسة إنشاء المجمعات العمرانية الجديدة في صورة مدن جديدة ومدن توابع بهدف إحداث تغير أساسي في الخريطة السكانية والهيكل العمراني والاقتصادي والحد من الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية المنتجة، وتحقيق الترابط الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الدولة، مما يؤدي إلى تدعيم الوحدات المحلية وتأكيد إحساسها بالوحدة القومية.

– الإحالات والمراجع :

[1] إبراهيم حسين العسلي، 2006، **التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، لبنان ، ص25.

[2] رمزي إبراهيم سلامة، 1998، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية، الأردن ، ص197.

[3] عمرو محي الدين، 1976، **التخلف والتنمية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص22.

[4] عبد القدر محمد عبد القادر عطية، 2003، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص17.

[5] مدحت القريشي، 2007، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، ،ص 122-123.

[6] إبراهيم حسين العسل، 2006، مرجع سابق، ص 30.

[7] كامل كاظم بشير الكناني، 2008، **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية**، دار صفاء للنشر، ص 29.

[8] كامل كاظم بشير الكناني، 2008، نفس المرجع السابق، ص 30

[9] ممدوح عبد الله أبو رمان، محمد جاسم محمد شعبان العاني، 2005، **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي**، دار صفاء، ط1، ص 44.

[10] محمد جاسم شعبان العاني، 2007، **التخطيط الإقليمي، مبادئ وأسس– نظريات وأساليب**، درا صفاء، عمان، ص 120.

[11] كامل كاظم بشير الكناني، 2008، مرجع سابق، ص19.

[12] حمد جاسم شعبان العاني، 2007، ص 162

[13] محمد جاسم شعبان العاني، 2007، مرجع سابق، ص 211.

[14] هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، 2006، **التخطيط والتصميم الحضري**، دار الحامد، اللأردن، ط1، ص 24.

[15] صبري فارس الهيتي، 2009، **التخطيط الحضري** اليازوري، الأردن، ص 65.

[16] مصطفى جليل إبراهيم، 2009، **آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق**، مجلة ديالي، العدد 40، العراق، ص 11.

[17] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، 2009، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 370.

[18] ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008، **التخطيط الإقليمي، دراسة نظرية وتطبيقية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 335

[19] ثائر مطلق محمد عياصرة، 2008، ص 378.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ذهبية الجوزي، (2019)، **تخطيط التنمية في الجزائر من خلال الأخذ بالبعد المكاني**، مجلة المؤسسة، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الجزائر-3، ص.ص 85-95.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license Entreprise Review (CC BY-NC 4.0).

المؤسسة
entreprise